



على الخلاف

انتفاضة المصارف المضادّة: قيود قاسية على سحب الودائع والنقد

محمد وهبة

صباح اليوم، ستفتح المصارف أبوابها للجمهور بعد 12 يوماً من الإقفال التحضيري التي أعدها في الأيام الماضية، تمهيداً لفتح الأبواب، خلصت إلى اتفاق شفهي منسّق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأن تعمل المصارف على تقييد عمليات السحب والتحويل بكل الطرق المتاحة خشية أن يؤدي الأمر إلى كوارث. «فهذا اليوم، وفق توقعاتنا، سيكون أسي في مما شهدناه في شباط 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولا في صيف 2006 أثناء حرب تموز» يقول مسؤول مصرفي.

هلع المودعين بدأ يظهر أمس قبل فتح الأبواب للجمهور. فقد تبين أن المصارف تلقت اتصالات من زبائنهم للسؤال عن إمكان سحب وادائعهم إلى الخارج، أو طالبين تحضير المبالغ المستحقة لسحبها نقداً. إجابات مديري الفروع أو مراكز الاتصالات جاءت رافضة بشكل قاطع لإجراء مثل هذه العمليات، مشيرين إلى أن السحب النقدي محذّر 2000 دولار أسبوعياً، بعض هؤلاء الزبائن اتصلوا بـ«الأخبار» للاعتراض على سلوك المصارف التي باتت «تسلب» على وادائعهم وتمنعهم من ممارسة حقوقهم

في الحصول عليها بأي شكل كان، ويجزّون بأن إصرار المصارف على هذا السلوك قد يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق المصارف التي تمتنع عن تسليمهم وادائعهم نقداً، أو أنهم سيلجأون إلى السليب أخرى.

هذه ليست سوى عيّنة بسيطة جداً مما هو متوقع أن يحصل اليوم. وبسبب التقديرات المصرفية، يرتقب أن يكون هناك طلب على سحب الودائع وتحويلها إلى الخارج بقيمة تصل إلى 3 مليارات دولار في أول أسبوع بعد فتح الأبواب، وإن تزايد عمليات هروب الودائع إلى الخارج لتبلغ 5 مليارات دولار بعد ثلاثين يوماً، وهذا على اعتبار أنه لم تحصل تطورات أخرى، سواء في الشارع أو تطورات سياسة متعلقة بتشكيل الحكومة. خشية المصارف من هذا الأمر دفعها إلى عقد سلسلة اجتماعات، بعضها أقتصرت على مجلس إدارة الجمعية وبعضها الآخر كان موسعاً، للنقاش في إجراءات موحّدة يمكن اتخاذها لمواجهة ضغط غير مسبوق ستكون له انعكاسات سلبية على سيولة المصارف بالدولار، وعلى احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية أيضاً. في هذه الاجتماعات، كان إمكان فتح الأبواب من دون «كابيتال

ستحاول المصارف منع عمليات تحويل الاموال إلى الخارج

فلتان سعر صرف الليرة لدى الصرافين يعرّضه بدء الانهيار

مقابل الدولار على سعر وسطي يبلغ 1507,5 ليرات لكل دولار،

على أن يبعثه يمكن للمصرف أن يحرّر شيكاً مصرفياً للزبون بعملة الودعية.

لا يجب التناقص بين المصارف على استقطاب الودائع، سواء من خلال رفع الفوائد أو منح تسهيلات للزبائن متصلة باجالات الاستحقاقات. وبالتالي فإن أي زبون سيحصل على شيك مصرفي بقيمة وديعته من الليرة إلى الدولار وسحبها إلى الخارج.

بالنسبة إلى العمليات التجارية، فإنه يجب على كل مصرف أن يقلص التسهيلات المصرفية بالدولار التي كانت ممنوحة للشركات إلى حدّها الأدنى، إلا إذا كانت هناك اتفاقات مسبقة بين المصرف والزبون على تمويل مشروع ما في هذه الفترة.

بالنسبة إلى عمليات السحب النقدي، فإن المصارف حدّدت سقفاً متدنياً لتقيمة المبالغ المسحوبة أسبوعياً. بعض المصارف أوضحت للزبائن أنها تسمح بسحب نقدي أسبوعي لا يتجاوز 2000 دولار، ومصارف أخرى حدّدت به 3000 دولار... إلا أن من الخابث أن كل المصارف منعت السحب النقدي المفتوح منذ أسابيع وأوقفت بشكل نهائي تزويد الصرافات الآلية بالدولارات.

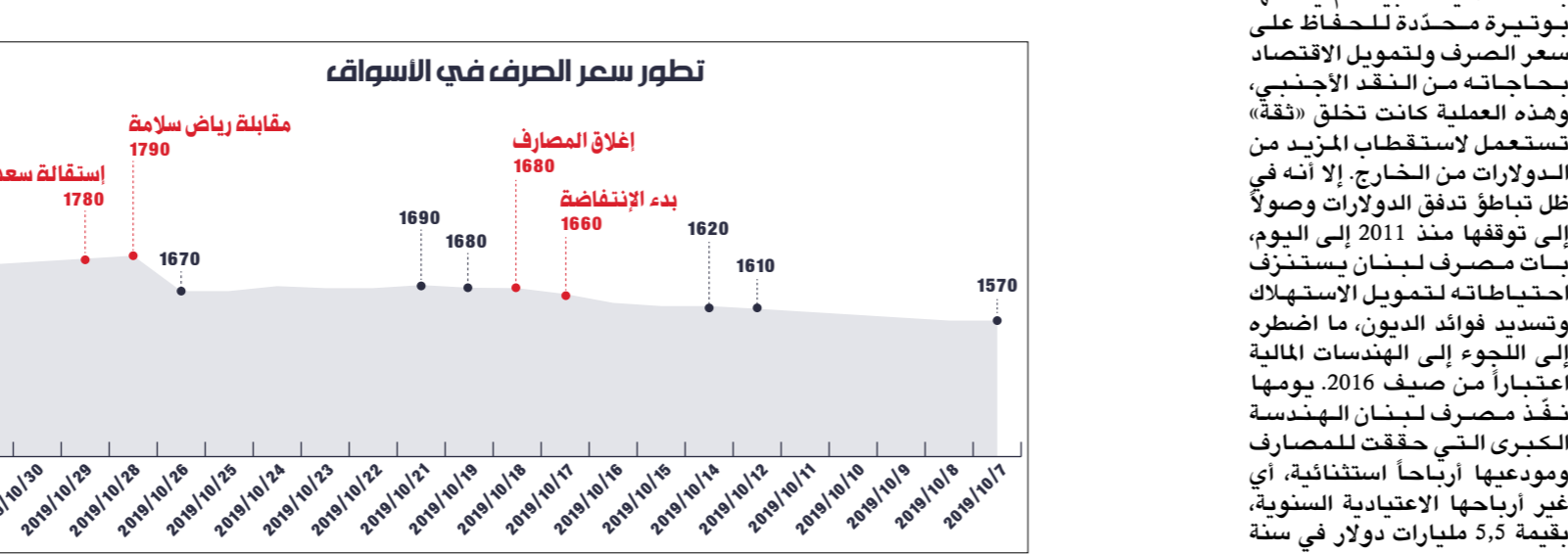
اصح الزرمة

ما الهدف من كل هذه الإجراءات؟ اقتصاد لبنان القائم منذ 1994 على تخليص سعر صرف الليرة



واحدة، ثم واصل هذه الهندسات في 2017 وفي 2018 وفي 2019 متجنباً خسائر تفوق 3 مليارات دولار لاستقطاب الأموال. هذه الهندسات مبنية على إغراء المصارف بفوائد عالية تتقاسمها مع كبار المودعين، ما أدى إلى رفع أسعار الفائدة.

ومنذ مطلع 2019، لم تعد هذه الهندسات تجدي نفعاً، ما اضطر مصرف لبنان إلى أن يعمل على خطة أخرى وهو استقطاب الودائع مباشرة إليه وبيع شهادات إيداع صادرة عنه في السوق الدولية، علماً بأن هذا النوع من العمليات ينطوي على مخاطر تتعلق بقدرة حاملي الشهادات على مقاضاة مصرف لبنان ومصادرة أصوله في القضاء الدولي... استمر الأمر إلى أن وصلت الاحتياطات إلى خطوط حمر، فقلص مصرف لبنان

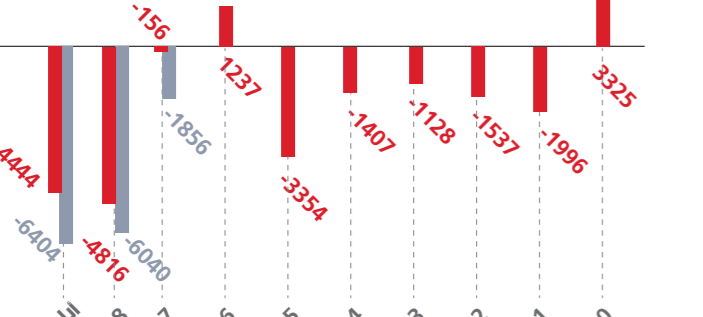


هندسة مالية جديدة

يستحق الآن نحو خمسين بالمئة من الودائع التي جمدت لمدة شهر، ما سوف يفرض على إدارات المصارف التفاوض مع أصحابها لتمديد التجميد لفترة إضافية ويحتم عليها تقديم مغريات للزبائن. وحسب مصادر مصرفية، فإن رياض سلامة وعد المصارف بتوفير دعم إذا اضطرت الى رفع الفوائد على هذه الودائع، ما يعني استمرار سلامة في سياسة الهندسات المالية التي أثقلت البلاد وزادت من حجم الدين العام وكالافسه. وسيوفّر سلامة شهادات إيداع بفوائد عالية تمكن المصارف من استيفاء قيمة الفوائد الإضافية الى جانب أرباح جديدة.

عجز ميزان المدفوعات يستنزف 88,2% من الفوائض العالية

تطور ميزان المدفوعات بين عامي 2010 واولول 2019 (بمليارات الدولارات)



صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية (وفق الأرقام المعلنة من مصرف لبنان) صافي الأصول الأجنبية الفعلي (من دون زيادة سندات اليوروبوندرز)

بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بات مصرف لبنان يحسب سندات دين الجمهورية اللبنانية بالعملة الأجنبية ضمن صافي أصوله بالعملة الأجنبية.

المصدر: مصرف لبنان - حسابات خاضة

بلغ العجز المُسجّل في ميزان المدفوعات، حتى أيلول 2019، نحو 4.4 مليارات دولار، وفقاً لحسابات مصرف لبنان. وهو أقل بنحو 400 مليون دولار من العجز المُسجّل طوال السنة الماضية والذي بلغ 4.8 مليارات دولار، وفقاً للحسابات نفسها.

لكن من المعروف أن مصرف لبنان أدخل في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2017 تعديلات جوهرية على منهجية حساب ميزان المدفوعات، وبات يُدرج سندات الدين بالعملة الأجنبية (اليوروبوندرز) التي يحصل عليها من الحكومة كما لو أنها تدفقات مالية من الخارج. إلا أن إعادة احتساب العجز في ميزان المدفوعات على أساس المنهجية السابقة قبل تعديلها، وهي المنهجية المعتمدة في معظم بلدان العالم، تظهر أن العجز الحقيقي في ميزان المدفوعات سجّل حتى أيلول 2019 نحو 6.4 مليارات دولار، وهو رقم قياسي جديد يسجّل في الميزان. ويتجاوز بنحو 2 مليار دولار ما أعلنته مصرف لبنان، وأعلى بنحو 400 مليون دولار من العجز المُسجّل طوال السنة الماضية من دون احتساب سندات اليوروبوندرز.

يعتبر العجز في ميزان المدفوعات عن أزمة التمويل بالعملة الأجنبية التي يواجهها لبنان. فهو ببساطة يشير إلى أن الأموال التي تخرج من لبنان هي أكثر من الأموال التي تدخل إليه، ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطات بالعملة الأجنبية ويضغط على سعر صرف الليرة.

إلى ذلك، تبين الإحصاءات المتوافرة أن هذا المستوى القياسي من العجز لم يشهده لبنان يوماً، حتى في سنوات الحرب، وهو سياق مستمر منذ عام 2011، بحيث يقدر العجز التراكمي بين عامي 2011 وأيلول 2019، بنحو 22.5 مليار دولار (وفقاً للعجز الحقيقي المُسجّل أي من دون زيادة سندات الدين بالعملة الأجنبية)، وهذا ما يعني أن 88,2% من الفوائض المحققة بين عامي 2002 و2010، وتبلغ 25,4 مليار دولار، قد استنزفت.